

بحث في أصول الفقه

تحقيق قول الحنفية في إفادة الامر المطلق للفور أو التراخي

م. د. سلمان عبود يحيى الجبوري

كلية العلوم الإسلامية / جامعة ديالى

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق فسوى وقدر فهدى ، علم الإنسان بالقلم ، علمه ما لا يعلم ، منحه العقل ، فجعله شاهداً بوجدانيته ، متعرفاً لمراده ومستتبها لأحكامه ، والصلاة والسلام على صفوة خلقه ، ومبين شرعه وأحكامه ، الناطق بالحق والصادق بالوعد أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين .

وبعد: فما تعارف عليه الباحثون وطلبة العلم أن أقوال المذاهب لا تؤخذ إلا من مصادرها المعتمدة كي لا ينسب إليهم ما لم يقولوا ، وقد وجدت في بعض كتب أصول الفقه لجمهور الأصوليين أنها تنسب إلى الحنفية قولاً غير القول المعتمد في مذهبهم في مسألة اقتضاء الأمر المطلق للفور أو التراخي ، وللوقوف على حقيقة قولهم اخترت هذا البحث وأسميته: (تحقيق قول الحنفية في إفادة الأمر المطلق للفور أو التراخي) ، وقد اعتمدت على المراجع المعتمدة عند الحنفية المتقدمين منهم والمتأخرين ، وكذلك مراجع جمهور الأصوليين . وأرجو من الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه نافعاً لي ولطلبة العلم ومنه تعالى التوفيق والسداد وعليه التكلان ، وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث مسبقة بمقدمة وتمهيد ومختومة بخاتمة ، فكانت الخطة كالاتي:

- المقدمة: ذكرت فيها أهمية البحث وسبب اختاري إياه والمصادر التي اعتمدتها .
- التمهيد: ذكرت فيه طريقة الحنفية في التأليف في أصول الفقه .
- وأما المبحث الأول: فقد ذكرت فيه منشأ الخلاف في قول الحنفية في هذه المسألة .
- وفي المبحث الثاني: ذكرت مذهب الحنفية في هذه المسألة .
- والثالث: ذكرت فيه بعضاً من الفروع الفقهية الخلافية المبنية على الخلاف في هذه المسألة
- وجاءت الخاتمة لأذكر فيها النتائج التي ظهرت لي خلال هذا البحث .
- وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد: طريقة الحنفية في تأليف أصول الفقه^(١)

تقوم هذه الطريقة على استنباط القواعد الأصولية بناءً على الفروع الفقهية، فالأصول عندهم مقررة للفروع وليست حاكمة عليها، وإذا ترتب على القاعدة مخالفة فرع فقهي شكلوها بالشكل الذي يتفق معه، فهي طريقة عملية لانظرية فهم يعتمدون الى الفروع الفقهية المنقولة عن أئمة المذهب ويصنفونها الى مجاميع يوحد بينها التشابه، ثم يستنبطون منها القواعد والضوابط التي ظنوا أن أئمة المذهب قد ساروا عليها في اجتهادهم واتبعوها في تفريع المسائل وإبداء الحكم، ولهذا كثرت الفروع الفقهية في مصنفاتهم^(٢)، وفي هذا يقول العلامة ابن خلدون: (ثم كتب فقهاء الحنفية فيه، وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها، وكتب المتكلمون أيضاً إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد، فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن)^(٣)، ولتوضيح هذه الطريقة العملية نبسط بعض الأمثلة من كتب الحنفية^(٤): ذكر إن الإمام أبا حنيفة سئل عن له مال أيجب به أم يتزوج؟ قال: بل يجب به، قيل: هذا دليل على أن الوجوب عنده على الفور^(٥)، وقال الإمام محمد بن

(١) ينظر: مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥، رفع الحاجب لابن السبكي ٢١٣/١، الوصول الى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٣٤٣، البحر المحيط: ٨/١، الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٧١، أصول الفقه للدكتور الزلمي ص ٩، ومن طرق التأليف الأخرى: طريقة المتكلمين، وطريقة المتأخرين، وطريقة المقاصد، وللوقوف على خصائص كل طريقة ينظر المصادر المتقدمة
(٢) ينظر: أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٩٨، الشافعي على أصول الشافعي ص ٢٠، أصول الفقه الإسلامي للدكتور احمد فراح ص ٢٣ وما بعدها .

(٣) ينظر: مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥

(٤) من أهم الكتب التي صنفت على طريقة الحنفية:

١. كتاب في الأصول للإمام الكرخي (ت ٣٤٠هـ) وهو مطبوع
٢. أصول الجصاص للإمام أبي بكر احمد بن علي الجصاص الرازي (ت ٣٧٠هـ) المسمى بالفصول في الأصول وهو مطبوع ومحقق .
٣. تقويم الأدلة لأبي زيد ألدبوسي (٤٣٠هـ) وهو مطبوع .
٤. تأسيس النظر للدبوسي وهو مطبوع .
٥. أصول البز دوي (ت ٤٨٣هـ) وعليه شرح كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ) مطبوعان .

٦. أصول السر خسي للإمام أبي بكر محمد بن احمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ) مطبوع .
٧. ومن كتب المتأخرين: المنار للإمام أبي البركات عبد الله بن احمد النسفي (ت ٧١٠هـ) مطبوع مع شروح له عدة ، وهناك كتب أخرى كثيرة سوى ما ذكرنا .

(١) قاله عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار، ينظر كشف الاسرار ١٦٦/٢

الحسن الشيباني: (لو نذر إن يعتكف شهراً له أن يعتكف أي شهر شاء، وكذا لو نذر أن يصوم شهراً)^(٢)، ويفهم من قوله: أن الأمر المطلق عن الوقت يجب على التراخي، والكثير من الأمثلة مبسطة في مصنفاتهم •

المبحث الأول: منشأ اختلاف قول الحنفية في إفادة الأمر المطلق للفور^(٣) أو التراخي^(٤)

يمكن القول إن طريقة الحنفية في تعديد قواعد أصول الفقه إنهم يضعون القاعدة الأصولية وفقاً لما نقل عن أئمتهم في الفروع الفقهية، ومن الفروع الفقهية التي بُنيت عليها مسألة الأمر المطلق هل يفيد الفور أو التراخي؟ هي مسألة وجوب الحج على المستطيع، هل يجب فوراً أو متراحياً؟ ومما يؤيد هذا الإبتناء ما روي عن الإمام أبي حنيفة، أنه سئل عن له مال أych به أم يتزوج؟ فقال: بل يحج به، فقال أتباعه: هذا يدل على أن الوجوب عنده للفور^(٥) •

وقد اختلف أئمة الحنفية في مسألة وجوب الحج على قولين :

الأول: إنه يجب على الفور وهو قول الإمام أبي حنيفة، وأبي يوسف^(٦) •

الثاني: أنه يجب على التراخي، وهو قول محمد بن الحسن الشيباني^(٧) •
ولسنا بحاجة لبسط أدلة أئمة الحنفية في دلالة صيغة افعال المطلقة هل تدل على الفور أو التراخي^(٨)؟ فليس فيها خلاف بينهم، وسيأتي بيانها لاحقاً، ولما تقدم من أقوال الأئمة، جاء المقلدون من بعدهم فتمسكوا بأقوالهم وقعدوا القواعد الأصولية على ضوء فهمهم منها، ومن هنا نشأ الخلاف •

(٢) نقل قوله هذا السرخسي في أصوله، ينظر أصول السرخسي ٢٦/١

(٣) المراد بالفور: أنه على المكلف المبادرة بالإمتثال دون تأخير عند سماع الأمر مع وجود الإمكان، فإن تأخر ولم يبادر كان مؤاخذاً في ذلك •

(٤) المراد بالتراخي: أنه ليس على المكلف المبادرة إلى أداء المكلف به، وهو مخير إن شاء أداه عقب سماع التكليف، وإن شاء أخره إلى وقت آخر مع ظنه على أدائه في ذلك الوقت، ينظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٣٢٣

(٥) سبق تخريج هذا القول في هامش (١)

(٦) ينظر أقوال الحنفية مع أدلتهم في: أصول الجصاص ١٠٣/٢، أصول السرخسي ٢٦/١، ومن ذهب إلى الفور من جمهور الأصوليين: المالكية والحنابلة والظاهرية، ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٢، المغني ٣/١٧٤

(٧) ومن ذهب إلى التراخي من الأصوليين: المالكية في رواية، وبه قال الشافعية، ينظر: المصادر السابقة • وينظر: المذهب ١٦٦/١ •
(٨) يعود الخلاف في الفور والتراخي بين الأصوليين إلى ورود صيغة الأمر تارة مستعملة في الفور كالأمر بالإيمان، وتارة مستعملة في التراخي كالأمر بالحج، ينظر: أسباب اختلاف الفقهاء للدكتور الزلمي ص ١١٢

يقول البدخشي^(١): (انه لما جعل أبو يوسف وجوب الحج مضيقاً فهم الكرخي أن الأمر عنده للفور)^(٢)، ويقول الاسنوي: (ومنشأ الخلاف في هذه المسألة كلامهم في الحج)^(٣)، وقال الإمام الجصاص في أصوله: (وكان شيخنا أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يحكي ذلك عن أصحابنا، ويستدل عليه بقولهم في فرض الحج أنه على الفور على من استطاع إليه سبيلاً وأنه لايسعه تأخيره)^(٤)، ومعنى هذا أن أبا الحسن الكرخي^(٥) قد فهم من الفرع الفقهي المتقدم أن الأمر يفيد الفور وتابعه واستدل له تلميذه الجصاص^(٦)، ويؤيد هذا الفهم مقاله السعد التفتازاني^(٧): (٠٠٠) ويصير مضيقاً عليه (أي الحج) ليس بناءً على اختلافهما في أن الأمر المطلق عن الوقت يوجب الفور عند أبي يوسف فوجب الحج مضيقاً بناءً عليه، ولا يوجبه عند محمد فأوجب الحج موسعاً بناءً عليه كما ذهب إليه بعض المشايخ كالكرخي^(٨)، ويكتمل قصدنا في المبحث بذكر مقاله الإمام السرخسي إذ يقول: (ومن أصحابنا من جعل

(١) البدخشي: محمد البدخشي، منطقي أصولي، له مؤلفات، منها (منهاج العقول شرح منهاج الوصول للبيضاوي) في أصول الفقه، وحاشية على شرح إلياس الرومي للشمسية في المنطق، وفاته سنة ٩٩٢ هـ بدمشق، ينظر: معجم المؤلفين ٩/٩٩٠

(٢) ينظر: شرح البدخشي ٢/٣٨٠

(٣) ينظر: نهاية السؤل ٢/٣٨٣، والاسنوي: جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي (٧٠٤ هـ). فقيه أصولي من علماء العربية، انتهت إليه رئاسة الشافعية في زمانه، له مصنفات، منها:

(المبهمات على الروضة) في الفقه، (الأشباه والنظائر) في القواعد الفقهية، وله في الأصول: (نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للبيضاوي)، و(التمهيد) وغيرها، ينظر: موسوعة الأعلام ٨/٣٠٧.

(٤) ينظر: أصول الجصاص ٢/١٠٣، والجصاص: هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، يعرف بالجصاص صاحب أبي الحسن الكرخي ولد سنة (٣٠٥)، ومات سنة (٣٧٠ هـ) واليه انتهت رئاسة العلم لأصحاب أبي حنيفة، ومن مؤلفاته، الفصول في الأصول، ينظر: الفتح المبين ١/٢٠٣.٢٠٥

(٥) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي، من كرخ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، كان كثير الصوم والصلاة صابراً، صنف المختصر، والجامع الكبير والصغير، ولد (٢٦٠ هـ) وت (٣٤٠ هـ)، نتاج التراجم ١١٢

(٦) ذهب الجصاص الى الفور في مقتضى الأمر المطلق متابعاً شيخه الكرخي وسيأتي بيان هذا في المبحث القادم وينظر: أصول الجصاص: ٢/١٠٣

(٧) السعد هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني العلامة، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق، من تصانيفه (شرح العضد)، و(شرح التلخيص)، و(التلويح على التتقيح) في أصول الفقه، توفي سنة (٧٩١ هـ)

بسمرقند ٠ ينظر: طبقات المفسرين ٢/٣١٩، وينظر: شرح التلويح: ٢/٣٣٠

(٨) ينظر: شرح التلويح ٢/٣٣٠

هذا الفصل على الخلاف المشهور بين أصحابنا في الحج أنه على الفور أم على التراخي، وعندى هذا غلط من قائله، فالأمر بأداء الحج ليس بمطلق بل مؤقت بأشهر الحج^(٢)، ويتدقيق قول الإمام السرخسي أنه قصد ب(أصحابنا الأولى): الكرخي والجصاص فقد شاع عنهما قولهما بفورية الأمر المطلق، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنه قد غلط من ذهب إلى هذا البناء. والصحيح أن مسألة الحج ليست هي الأساس في البناء وهذا مذهب إليه جمهور الحنفية، ويؤيده ما ذكرناه من أقوال الأئمة التي تقدمت وكذلك قول البدخشي:

(عند عامة مشايخنا، أنه (الأمر المطلق) لا يوجب الفور اتفاقاً بيناً، وأن مسألة الحج مبتدأة^(٣))

وتأسيساً على ما ذكرنا نخلص إلى القول أن جميع أصولي الحنفية سوى الكرخي والجصاص يخرجون مسألة الحج من محل الخلاف، وإن إدخالها في محل النزاع وهم في الفهم اقتصر على الأستاذ وتابعه تلميذه لذا شاع عنهما مخالفة جمهور الحنفية، والذي ذكرناه هو الصواب والله أعلم، فعند النظر إلى ما استدلل به الأئمة على فورية الحج أو تراخيه نجد أن ليس لهم تعرض إلى مقتضى صيغة الفعل بالنسبة إلى مدلولها على الزمن وهذا بيانه:

التكيف الفقهي لمسألة الحج عند أئمة الحنفية:

قال الإمام أبو يوسف الذي ذهب إلى الفور في أداء الحج: (أشهر الحج من السنة الأولى بعد الإمكان متعين الأداء لأنه فرد في هذا الحكم لامزاحم له، وإنما يتحقق التعارض وينعدم التعين باعتبار المزاحمة، ولا يدري أنه هل يبقى إلى السنة الثانية ليكون أشهر الحج منها من جملة عمره أم لا؟ ومعلوم أن المحتمل لا يعارض المتحقق، فإذا ثبت انتفاء المزاحمة كانت هذه الشهور متعينة للأداء، فالتأخير عنها يكون تقويماً كتأخير الصلاة عن الوقت، أو الصوم عن الشهر، وهذا بخلاف الأمر المطلق فبالتأخير عن أول أوقات الإمكان لا يزول تمكنه من الأداء^(١)) ويفهم من

(٢) ينظر: أصول السرخسي ٢٨/١

(٣) ينظر: شرح البدخشي ٣٨٠/٢، وقوله: مبتدأة، أي غير بنائية لا تستند إلى قاعدة سابقة، والقول فيها إنما يعتمد على أدلة لاحقة على ذهن من اجتهد فيها، وينظر: كشف الاسرار ١٦٦/٢

(١) نقل قوله السرخسي في أصوله: ينظر أصول السرخسي ٢٩/١

كلام الإمام أبي يوسف أن القول بالفور بأداء الحج ليس من باب مقتضى صيغة
افعل هل تدل على الفور أو التراخي كما فهم من ذلك الإمام الكرخي، بل من باب
الاحتياط في العبادة (٢) .

أما الإمام محمد بن الحسن الشيباني الذي ذهب الى التراخي في أداء الحج
فيقول: (الحج فرض العمر ووقت أدائه أشهر الحج من سنة من سني العمر وهذا
الوقت متكرر في عمر المخاطب فلا يجوز تعيين أشهر الحج من السنة الأولى
الابدليل، والتأخير عنها لا يكون تفويتا بمنزلة تأخير رمضان وتأخير صوم الشهرين
في الكفارة ٠٠٠٠٠٠٠ لا ترى انه متى أدى كان مؤديا للمأمور) (٣)
فالذي نخلص إليه أن سبب الخلاف ليس هو اختلافهم في الأمر المطلق هل يفيد
الفور أو التراخي؟ فكلهم يفيد التراخي، وأما مسألة الحج فهي مسألة مبتدأة وهم
فيها من بنى عليها القول بإفادة الأمر المطلق للفور (٤)

المبحث الثاني: مذهب الحنفية في إفادة الأمر المطلق الفور أو التراخي .

قبل ذكر مذهب الحنفية، يجدر أن نذكر هنا مانسب إليهم بعض الأصوليين من
الجمهور، لا على سبيل الحصر، ومنهم:
إمام الحرمين (٥) قال: (فذهب طائفة الى إن مطلق الصيغة يقتضي الفور والبدار الى
الإمتثال وهذا معزي الى أبي حنيفة رحمه الله ومتبعيه) (٦) .
وقال الإمام الشيرازي (٧) إنه يقتضي الفور، وهو قول أكثر أصحاب أبي حنيفة (٨) .
أما السمعاني (٩) فقد قال: (٠٠٠) إنه على الفور، وهو قول أكثر أصحاب أبي حنيفة (٢)

(٢) ينظر: شرح التلويح ٣٢٨/٢، التقرير والتحرير ٣٢٧/٢

(٣) ينظر: أصول السرخسي ٢٩٢٨/١

(٤) ينظر بتصرف: شرح التلويح ٣٢٨/٢

(٥) إمام الحرمين: أبو المعالي عبد الملك ابن الشيخ أبي عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله الجويني، أعلم
المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي، صنف في كل فن، توفي سنة ٤٧٨ هـ، ينظر: طبقات السبكي ٢٤٩/٣

(٦) ينظر: البرهان ١٦٨/١ مسألة ١٤٣

(٧) الإمام الشيرازي: الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، صنف التصانيف المفيدة، منها:

(المهذب في الفقه) و (اللمع) في أصول الفقه، و (التبصرة)، ت: ٤٧٦ هـ، ببغداد، ينظر: وفيات الأعيان ٣١٢٩/١

(٨) ينظر: التبصرة ص ٥٣٠٢

(٩) السمعاني: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار، العلامة الإمام المحدث الأصولي الشافعي، له مؤلفات
منها: قواطع الأدلة في أصول الفقه، ينظر: الفتح المبين ٢٦٦/١

ونكتفي بما قاله صاحب الإبهاج^(٣) (الأمر لا يفيد الفور خلافاً للحنفية)^(٤)، وعند التدقيق والتحقيق في أصول الحنفية نجد أنهم انقسموا في هذه المسألة على قولين: الأول: إنه يقتضي الفور، وهو قول أبي الحسن الكرخي، وتبعه أبو بكر الجصاص^(٥) ونسب الزجاجة^(٦) الفور إلى الإمام أبي حنيفة^(٧) ثم ساق الجصاص أدلة كثيرة لصحة ما ذهب إليه شيخه الكرخي، وزاد عليها من عنده ما يقوي مذهبهما، ومنها:

١. قال الجصاص: (وكان شيخنا أبو الحسن رحمه الله تعالى يحكي ذلك) إفادة الأمر (الفور) عن أصحابنا، ويستدل عليه بقولهم في فرض الحج إنه على الفور على من استطاع إليه سبيلاً، وإنه لا يسعه تأخير^(٨) ونقل شمس لأئمة السرخسي عن الكرخي قوله: (إنا استدللنا بتأخير رسول الله ﷺ الحج مع الإمكان على إن وقته موسع)^(٩)، ثم قال السرخسي: (وهذا منه إشارة إلى إن موجب مطلق الأمر على الفور حتى يقوم الدليل)^(١٠).
- وأجاب جمهور الحنفية: بأن مسألة الحج ليست محلاً للنزاع، وإنها مسألة

(٢) ينظر: قواطع الأدلة ص ١٢٩

(٣) صاحب الإبهاج: صنف الإبهاج الإمام علي بن عبد السبكي، ت ٧٥٦ هـ، وولده عبد الوهاب، ت ٧٧١ هـ.

(٤) ينظر: الإبهاج ٥٨/٢، وينظر: المعتمد ١١١/١، شرح الكوكب المنير: ٥٢/٢، روضة الناظر: ١/ ٢٠٣

(٥) ينظر: أصول الجصاص ١٠٣/٢، ونقله عن الكرخي: البزدوي في أصوله مع كشف الأسرار ٣٧٢/١

والسرخسي في أصوله ٢٦/١، والسمرقندي في الميزان ٣٢٩/١، وغيرهم من الحنفية. وممن ذهب إلى الفور من جمهور الأصوليين: الإمام مالك، وبعض الشافعية، وبه قال الحنابلة والظاهرية، ينظر: شرح تنقيح الفصول

ص ١٠٥، اللمع ص ١٥، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٩، الإحكام لابن حزم ٣١٣/٣.

(٦) الزجاجة: أبو سهيل، درس على أبي الحسن الكرخي وأخذ عنه عن أبي سعيد البردعي عن إسماعيل عن حماد بن أبي حنيفة، درس عليه أبو بكر أحمد الرازي وفقهاء نيسابور، ت: ٤١٥ هـ، ينظر: الفوائد البهية ص ٨١

(٧) نقل قول الزجاجة، السمرقندي في ميزان الأصول ٣٣٠/١، والنسفي في شرح المنار ٨٠/١، ولم أجد غيرهما من أصولي الحنفية من ذكر هذه النسبة، ولعلها تعود إلى البناء على مسألة الحج، والتي اعتبرها جمهور الحنفية إنها مسألة مبتدأة، وخارجة عن محل النزاع، ولهذا فإن هذه النسبة لم تشتهر في كتب الحنفية، ولو كان هذا القول مشهوراً وثابتاً عن الإمام أبي حنيفة، لذكره الجصاص في أصوله لتعزيز قول شيخه الكرخي، والذي تابعه الجصاص فيه.

(٨) ينظر: أصول الجصاص: ١٠٣/٢

(٩) ينظر: أصول السرخسي ٢٦/١

(١٠) ينظر: المصدر السابق نفسه

مبتدأة، ويؤيد هذا قول البدخشي: (لما جعل أبو يوسف وجوب الحج مضيقاً فهم الكرخي أن الأمر عنده للفور ٠٠٠٠٠، وأن مسألة الحج مبتدأة غير مبنية على الفور أو غيره) (٣)

٢. إنه قد ثبت أن الأمر على الوجوب بما قدمنا (٤)، والفعل مراد من المأمور في الحال بدلالة إتفاق الجميع على أن فاعله فيها مؤد للواجب بالأمر، فإذا كان فعله في الحال مراداً بالأمر صار بمنزلة قوله: إفعله في أول أحوال الإمكان فلزم فعله في الحال، واحتجنا في جواز التأخير إلى دلالة (٥).

٣. إن من جعله على المهلة فقد أثبت تخيراً غير مذكور في لفظ الأمر، وغير جائز إثبات التأخير إلا بدلالة ٠

ويرد على (٢)، (٣): إن صيغة إفعّل تدل على مجرد الطلب، فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به، وأول الأوقات ليس بمتعين (٦).

وفي هذا يقول الإمام الرازي: (والحق أنه موضوع لطلب الفعل، وهذا القدر المشترك بين طلب الفعل على الفور، وطلبه على التراخي من غير أن يكون في اللفظ إشعار بخصوص كونه فوراً أو تراخياً) (٧).

٤. إن المتعارف المعتاد من أوامرنا لعبيدنا ومن تلزمه طاعتنا إنه على الفور، فوجب مثله في أوامر الله تعالى، لأن ذلك قد صار موجب القول ومقتضاه، وقد خاطبنا الله تعالى بالمتعارف من مخاطباتنا فيما بيننا (٨).

ويمكن أن يرد عليه: إن هذا التخصيص فهم بالقرائن (٩).

(٣) ينظر: شرح البدخشي ٣٨٠/٢

(٤) اختلف الأصوليون في صيغة الأمر إذا تجردت، هل تدل على الوجوب، أم لا؟ على أقوال أهمها:

١. إنها تفيد الوجوب، وهو قول جمهور الأصوليين ٠

٢. إنها حقيقة في النذب، وهو قول أبي هاشم من المعتزلة ٠

٣. إنها حقيقة في الوجوب، أو النذب، وقيل: هي بين الوجوب والنذب، أو هي مشتركة بين الوجوب

والنذب والإباحة والإرشاد والتهديد، وقيل التوقف فيها، للمزيد من أقوال العلماء، ينظر: الأحكام

للأمدي ١٣٤/٢، البحر المحيط ٣٦٦/٢، ٣٧٠، إرشاد الفحول ص ٩٤، وغيرها ٠

(٥) ينظر: أصول الجصاص ١٠٥/٢

(٦) ينظر: كشف الأسرار ٨١/١، إرشاد الفحول ٢٥٩/١

(٧) ينظر: المحصول ٢١١/١

(٨) ينظر: أصول الجصاص ١٠٦/٢ وما بعدها

ونكتفي بهذه الأدلة ،فأنها مبنوثة في كتب الأصوليين مع الاعتراض عليها .(٣)٠
القول الثاني: إن الأمر المطلق يقتضي التراخي(٤)،وهو المختار عند جمهور الحنفية(٥).
استدل أصحاب هذا القول بأدلة،منها:

١. ان صيغة الأمر ما وضعت إلا لطلب الفعل بإجماع اهل اللغة، فلا تفيد زيادة
على موضوعها كسائر الصيغ الموضوعة للأشياء، فقله: (إفعل) ليس فيها
تعرض للوقت فكونها دالة علنا للفور والتراخي خارج عن مدلوله(٦).

٢. إن مدلول الصيغة طلب الفعل، والفور والتراخي خارجيان إلا ان الزمان من
ضرورات حصول الفعل لأن الفعل لا يوجد من العباد إلا في زمان، والزمان
الأول والثاني والثالث في صلاحيته للحصول واحد، فاستوت الأزمنة كلها
وصار كما لو قيل: إفعل في أي زمان شئت، فيبقى تخصيصه وتقييده بزمان
دون زمان.(١)

ويمكن أن يستدل لهم بأدلة جمهور الأصوليين القائلين بالتراخي في مدلول الأمر
المطلق.(٢)

(٢) ينظر: التبصرة ص ٥٦

(٣) يمكن الإطلاع عليها مفصلاً في: التبصرة ص ٥٢ وما بعدها ،وقواطع الأدلة ص ٢٦ وما بعدها
(٤) ومرادهم بالتراخي: (ومعنى قولنا على التراخي أنه يجوز تأخير عنه، وليس معناه إنه يجب تأخير عنه حتى
لو أتى به فيه لا يعتد به لأن هذا ليس مذهب لأحد)، ينظر: كشف الأسرار ١٨٠/٢، وأوضح التفتازاني مرادهم
فقال: (والصحيح من مذهب علماء الحنفية أنه للتراخي، إلا أن مرادهم بالتراخي عدم التقيد بالحال) ،وأدق من
أوضح ذلك صدر الشريعة، فقال: (على أن المراد بالتراخي عدم التقيد بالحال لا التقيد بالاستقبال، وذلك أن الأمر
جاء للفور وجاء للتراخي، فلا يثبت الفور إلا بقرينة، فعند الإطلاق وعدم القرينة يثبت التراخي لضرورة عدم قرينة
الفور لابدلالة الأمر) ينظر: التلويح ٢٠٢/١، ونخلص الى القول: إن الحنفية قالوا أنه على التراخي، وعبر بعضهم
بقوله في المسألة: لا يفيد فوراً او تراخياً، وأن صيغة الأمر تدل على مطلق الطلب، أما الفور أو التراخي فيكون
بالقرينة . ويبدو لي أن مرادهم واحد مع اختلافهم في التعبير .

وممن ذهب الى التراخي أيضاً جمهور الأصوليين: ينظر: قواطع الأدلة ص ٥٧، المستصفى ٩/٢، إحكام الفصول
ص ١٠٢، المسودة ٢٥، المعتمد ١١١/١، إرشاد الفحول ١٤٦/١

(٥) ينظر: أصول البزدوي مع الكشف ٣٧٢/١، أصول السرخسي ٢٦/١، كشف الأسرار للنسفي ١١٣/١، تيسر
التحرير ٣٥٦/١، فوائح الرحموت ٣٨٧/١ .

(٦) ينظر: كشف الأسرار ١٨١/٢ .

(١) ينظر كشف الأسرار ١٨١/٢ .

(٢) ينظر للمزيد من أدلة الجمهور في: التبصرة ص ٥٢ وما بعدها، قواطع الأدلة ص ٢٦ وما بعدها ، الأحكام
للأمدي ٢٤٤/٢ وما بعدها، الإحكام لأبن حزم الظاهري ٣٠٧/٣ وما بعدها .

مناقشة القولين وبيان القول الراجح:

١. ما نسبته الزجاجة للأمام أبي حنيفة فيه وهم، لأن هذه النسبة لو كانت مشهورة لوجدت في مدونات أصولي الحنفية، ولذكرها الجصاص في أصوله لتعزيز قول شيخه الكرخي، ويؤيد ما ذكرناه قول ابن برهان^(٣): (الشافعي وأبو حنيفة لم ينقل عنهما قول، ولكن فروعهما تدل على ذلك)^(٤)، ويؤيده كذلك ما ذكره البدخشي: (عند عامة مشايخنا إنه (الأمر المطلق) لا يوجب الفور اتفاقاً بينا)^(٥).

٢. أما قول الكرخي والجصاص بإفادة الأمر المطلق للفور فإنه تأسس على فرع فقهي وهو: فورية الحج وفيه وهم في الفهم من الإمام الكرخي بأن مقتضى الأمر المطلق الفور لاسيما أن كل أصولي الحنفية قالوا: بأن مسألة الحج خارجة عن محل النزاع^(٦).

فالذي يبدو لي راجحاً من قولي الحنفية هو القول بأن مقتضى الأمر المطلق هو التراخي (وقد بينا مقصودهم من قولهم)، وذلك لقوة ما استدلوا به، فيكون مذهب الحنفية هو القول بالتراخي خلافاً للكركي، والله تعالى الموفق.

المبحث الثالث: ثمرة الخلاف في إفادة الأمر المطلق، للفور أو التراخي:

ترتب على الخلاف في هذه المسألة الأصولية، فروع فقهية خلافية، منها:

١. اختلافهم في حكم أداء الحج للمتمكن: هل هو على الفور أم على التراخي^(١)
٢. اختلافهم في حكم أداء الزكاة:

(٣) ابن برهان: هو أحمد بن علي بن برهان، فقيه بغداد (٤٧٩هـ/٥١٨هـ)، غلب عليه علم الأصول، كان يضرب به

المثل في حل الإشكال، من تصانيفه: الوسيط، والبسيط، والوجيز، ينظر: الأعلام ١٧٣/١

(٤) نقل قوله صاحب التقرير والتحبير ٣٤٧/٢ وغيره.

(٥) ينظر شرح البدخشي ٣٨٠/٢.

(٦) ينظر أصول السرخسي ٣٠/١، وينظر شرح البدخشي ٣٨٠/٢، وينظر كشف الأسرار ١٨١/٢.

(١) تقدم ذكر هذه المسألة في مبحث سابق، ينظر: (ص ٥) من هذا البحث، ونذكر هنا إن جمهور الحنفية أخرجوا هذه المسألة من محل الخلاف في مقتضى الأمر، واعتبروا الخلاف في هذه المسألة إنما يعود إلى أدلة لاحت إلى أئمتهم.

اختلف الفقهاء فيمن ملك نصاب الزكاة، وحال عليه الحال، وتمكن من إخراجها، هل تجب عليه فوراً أم تراخياً؟ على قولين:
الأول: إنها تجب عليه على الفور، وهو قول الكرخي من الحنفية^(٢)، وبه قال المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

استدل أصحاب هذا القول: أن مقتضى الأمر الوارد في قوله تعالى: (وآتوا الزكاة)^(٦) يفيد الفور، وهذا قول الكرخي، فعنده مقتضى الأمر المطلق يفيد الفور. أما القائلون بأنه لا يقتضي الفور، وقالوا هنا بأن أداء الزكاة واجب على الفور، فإنهم استدلوا بأدلة خارجية عدوها قرينة دالة على الفور فأوجبوه، والقرينة هي أن الزكاة وجبت لحاجة الفقراء وهي ناجزة فيجب أن يكون الواجب ناجزاً أيضاً^(٧).
القول الثاني: إنها واجبة على التراخي، وبه قال أكثر الحنفية^(٨)، ودليلهم في ذلك: أن مطلق الأمر، (قوله تعالى: وآتوا الزكاة)، لا يفيد الفور، فمقتضى قوله تعالى إنما يفيد التراخي^(٩).

٣. اختلف الفقهاء في وجوب أداء الدين إذا لم يحدد بأجل، ولم تقع المطالبة من الدائن على قولين أيضاً كالمسائل السابقة.

الخاتمة: بعد حمده جل ثنائه وتعظيم علي منه ونعمائه، فإنني أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وهي:

١. أن القواعد الأصولية عند الحنفية إنما تبنى على الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم، ولذا كثرت هذه الفروع في مصنفاتهم الأصولية.
٢. مانسب إلى علماء الحنفية من القول: إن مقتضى الأمر يفيد الفور غير صحيح، والصحيح من مذهبهم: إن الأمر يفيد التراخي وخالف الكرخي والجصاص.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٣/٢، شرح فتح القدير ١٥٥/٢

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي ٥٠٠/١

(٤) ينظر: المذهب ١٤٠/١

(٥) ينظر: المغني ٥٤١/٢

(٦) سورة البقرة: ٤٣

(٧) ينظر: مغني المحتاج ٤١٣/١، المغني ٥٤١/٢

(٨) ينظر: بدائع الصنائع ٣/٢

(٩) ينظر: المصدر السابق نفسه

٣. سبب مخالفة الكرخي وهم منه في بناء قوله على قول ابي يوسف في الحج :إنه يجب أدائه فوراً على المستطيع .

٤. لم يعد جمهور الحنفية مسألة الحج سبباً للخلاف في مقتضى الأمر، فكلهم يقول: أن مقتضى الأمر المطلق هو التراخي، وأن الخلاف في مسألة الحج إنما يعود الى أدلة خارجة عن مقتضى الصيغة لاحت لكل من مجتهديه .

٥. سبب خلاف الأصوليين في مقتضى صيغة الأمر المطلق (إفعل) ، يفيد الفور أو التراخي، هو ورود هذه الصيغة تارة مستعملة في الفور كالأمر بالإيمان، وتارة مستعملة في التراخي كالأمر بالحج .

المصادر :

١. الإبهاج في شرح المنهاج ، للإمام علي بن عبد الكافي السبكي (ت : ٧٥٦هـ) ، وولده عبد الوهاب السبكي (ت : ٧٧١هـ) ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢. اثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، لمصطفى الخن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣/١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ .

٣. إحكام الفصول في أحكام الأصول ، للإمام سليمان بن خلف الباجي ت
:٤٧٤هـ ، تحقيق : د. عبدالله الجبوري ، مؤسسة الرسالة ،
ط١/١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٤. الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) ، دار الحديث ، القاهرة .
٥. الأحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين الحسن بن علي الآمدي ت :
٦٣١هـ ، دار الحديث ، مصر .
٦. إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، للإمام محمد بن
علي الشوكاني ، ت: ١٢٥٠هـ ، تحقيق احمد عزو ، ط٣ ، دار الكتاب
العربي ، بيروت ، ١٤٢٤هـ .
٧. أسباب اختلاف الفقهاء ، د. مصطفى الزلمي ، مطبعة شفيق ، بغداد
ط٢/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٨. أصول البزدوي ، المسمى كنز الوصول الى معرفة الأصول ، لعلي بن
محمد البزدوي ، مطبعة جاويد بريس ، كرات
٩. أصول الجصاص ، لأحمد بن علي الشيرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)
تحقيق عجيل النشمي ، وزارة الأوقاف الكويتية ، ط٢ ، ١٤١٤هـ ،
١٩٩٤م .
١٠. أصول السرخسي ، للإمام محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي ،
ت ٤٩٠هـ ، تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، دار الكتب العلمية بيروت ،
ط١/ ١٩٩٣م .
١١. أصول الفقه الإسلامي، للدكتور أحمد فراح حسين، منشورات الحلبي
الحقوقية، بيروت لبنان، طبع سنة ٢٠٠٤م .
١٢. أصول الفقه ، محمد الخضري ت ١٣٤٥هـ ، دار الحديث ، القاهرة
١٣. أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد ، د. مصطفى الزلمي ، دار
الخنساء ، ط٥/ ١٩٩٦م
١٤. الأعلام، لخير الدين الزركلي، (ت ١٣٩٦هـ)، طبع دار العلم للملايين
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٥. البحر المحيط في أصول الفقه ، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ت ٧٩٤هـ ، تحقيق محمد محمد ثامر ، دار الكتب العلمية ، ط ٢٠٠٠/١ م .
١٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين مسعود الكاساني ، ت ٥٨٧هـ ، تقديم احمد مختار ، الناشر زكريا علي يوسف ، مطبعة العاصمة ، القاهرة
١٧. البرهان في أصول الفقه ، عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين ، ت ٤٧٨هـ ، تحقيق د . عبد العظيم الديب ، وزارة الأوقاف القطرية ، ط ١٩٩٠/٢ م
١٨. تاج التراجم في طبقات الحنفية ، زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، ت ٨٧٩هـ ، مكتبة بغداد ، ١٩٦٢م
١٩. التبصرة في أصول الفقه ، أبو إسحاق الشيرازي ، ت ٤٧٦هـ ، شرحه وحققه د . محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١٩٨٠/١ م
٢٠. التقرير والتحبير في شرح التحرير ، ابن أمير الحاج ت ٧٨٩هـ ، ط ١ ، بولاق ، ١٨٩٧م
٢١. تيسير التحرير ، محمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحنفي الخراساني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥١هـ
٢٢. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لشمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .
٢٣. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للإمام عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق الشيخ علي معوض والشيخ عادل عبد الموجود، طبع عالم الكتب ، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .
٢٤. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، ابن قدامه المقدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٤٠٨/٣هـ
٢٥. الشافي على أصول الشاشي ، لنظام الدين الشاشي الحنفي ، تأليف

٥٠. ولي الدين بن محمد صالح الفرفور ، دار الفرفور ، دمشق ، ط١/٢٠٠١ م .
٢٦. شرح البدخشي منهاج العقول شرح منهاج الوصول لمحمد بن الحسن البدخشي ، دار الفكر ، بيروت ، ط١/٢٠٠١ م .
٢٧. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ، سعد الدين بن مسعود التفتازاني الشافعي ، ت ٧٩٢ هـ ، المكتبة التوقيفية ، مصر .
٢٨. شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول ، احمد بن إدريس القرافي ، حققه طه عبد الرؤوف سعد ، دار الفكر ، ط١/١٩٣٧ م .
٢٩. شرح فتح القدير ، محمد بن عبد الواحد السيواسي ابن الهمام ت ٨٦١ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٢٠ م .
٣٠. شرح الكوكب المنير ، المسمى بمختصر التحرير في أصول فقه الحنابلة ، تقي الدين أبي البقاء محمد بن شهاب الدين ألفتوحي المعروف بابن النجار ، تحقيق محمد حامد ألفقي ، ط١/مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٥٣ م .
٣١. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للإمام عبد الله بن أحمد النسفي(ت ٧١٠ هـ)، طبع دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م .
٣٢. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي للإمام عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠) تحقيق عبد الله محمود، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م .
٣٣. طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين السبكي ، تحقيق د . عبد الفتاح الحلو ، طبع هجر ، ط٢/١٩٩٢ م
٣٤. طبقات المفسرين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة وهبة القاهرة ، ط١/١٣٩٦ هـ
٣٥. الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، عبد الله مصطفى المراغي ، طبع محمد أمين ، بيروت ، ط٢/١٩٧٤ م

٣٦. الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، محمد عبد الحي اللكنوي ،
ت ١٣٠٤ هـ ، طبع الهند سنة ١٩٦٧ م
٣٧. فواتح الرحموت ، عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، شرح
مسلم الثبوت في أصول الفقه ، للشيخ محب الله بن عبد الشكور ، تعليق
إبراهيم محمد رمضان ، دار الأرقم ، بيروت ، مطبوع بهامش المستصفي
٣٨. قواطع الأدلة ، منصور بن محمد السمعاني ، تحقيق محمد حسن
هيتو ، ط ١٤١٧/١ هـ ١٩٩٦ م .
٣٩. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ، علاء
الدين بن محمد بن علي البعلي ، ت ٨٠٣ هـ ، تحقيق محمد حامد
ألفي ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، ١٩٦٥ م
٤٠. اللمع في أصول الفقه للإمام إبراهيم بن علي
الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ-)، طبع دار الكتب العلمية بيروت، ط ١،
١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
٤١. المحصول في علم الأصول ، لمحمد بن عمر الفخر الرازي ، ت
٦٠٦ هـ ، تعليق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ،
ط ١٩٩٩ م .
٤٢. المستصفي من علم الأصول ، أبو حامد الغزالي ، تعليق إبراهيم
محمد رمضان ، وبذيله فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، دار الأرقم ،
بيروت .
٤٣. المسودة في أصول الفقه ، تتابع على تصنيفها : مجد الدين عبد
السلام بن عبد الله بن تيمية ت ٦٥٢ هـ ، شهاب الدين عبد الحلیم بن
عبد السلام ، ت ٦٨٢ هـ ، تقي الدين احمد بن عبد الحلیم ت ٧٢٨ هـ ،
بيضا : احمد بن محمد بن احمد الحراني ت ٧٤٥ هـ ، تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٤٤. المعتمد في أصول الفقه ، لابي الحسين محمد بن علي بن الطيب
البصري المعتزلي ، ت ٤٣٦ هـ ، تحقيق محمد حمد الله ، دمشق ،
١٩٦٥ م .

٤٥. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، طبع أحمد عبيد، دمشق .
٤٦. المغني ، لعبد الله بن احمد بن محمد بن قدامه المقدسي ، ت ٦٢٠هـ ، تحقيق د . عبد الله التركي ، د . عبد الفتاح الحلو ، طبع هجر ، القاهرة ، ط ٢/ ١٤١٠هـ .
٤٧. مغني المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج ، لمحمد الخطيب الشربيني ، ت ٩٧٧هـ ، طبع مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ .
٤٨. مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن بن محمد ، تحقيق د . عبدالواحد وافي ، دار نهضة مصر ، ط ٢ .
٤٩. المذهب في الفقه الشافعي ، لأبي إسحاق الشيرازي ، دار الفكر ، بيروت .
٥٠. ميزان الأصول في نتائج العقول ، لمحمد بن احمد السمرقندي ، تحقيق د . عبد الملك السعدي ، طبع وزارة الأوقاف العراقية ، ط ١/ ١٤٠٧هـ .
٥١. نهاية السؤل ، لجمال الدين عبد الرحيم الاسنوي ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١/ ١٤٢١هـ ٢٠٠١م .
٥٢. الوجيز في أصول الفقه ، د . عبد الكريم زيدان ، الدار العربية للطباعة ، ط ٦/ ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .
٥٣. الوصول الى قواعد الأصول للإمام محمد بن عبد الخطيب التمرتاشي الغزي (حيًا ١٠٠٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد شريف مصطفى أحمد سليمان، طبع دار الكتب العلمية بيروت، ط ١٤٢٠، ١٩٦٢م .
٥٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، ت ٦١٨هـ ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .